

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الباب الأول

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا

رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۚ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝۱

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿۝۱﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

دُنُوبَكُمْ ۚ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿۝۲﴾ ۚ أما بعد؛

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها،

وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فهذا بحث علمي بعنوان ضوابط عقد المراجعة (دراسة مقارنة بين ما قرره هيئة

الخدمات المالية في معايير المراجعة للبنوك الإسلامية بإندونيسيا وبين الفقه الشافعي) مقدم

¹سورة النساء : ۱ .

²سورة الأحزاب : ۷۰-۷۱ .

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

لقسم الأحوال الشخصية في كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية. عسى الله أن ينفع به الجميع ويجعله عملاً مقبولاً عنده فإنه ولي ذلك والقادر عليه.

أ. خلفية البحث

تنوعت وارتفعت حاجة المجتمع إلى الأمور الاستهلاكية كسواء المنازل، والأموال الإنتاجية كتطوير الأعمال ارتفاعاً هائلاً. واختلاف الظروف الاقتصادية في المجتمع يجعلهم بحاجة إلى عقد يسهل لهم سد حاجاتهم مع انسجام وضعهم الاقتصادي. فعقد المراجعة يكون حلاً ناجعاً للمجتمع، نظراً لمزايا هذا العقد، بما في ذلك: أنها معاملة وأكثر شفافية فيها، وتقدم مصالح الطرفين من خلال قياس الربح المستحق للبائع والسعر المناسب للمشتري، ويمكن للمشتري التفاوض مع البائع على المبلغ الاسمي ومدة الأقساط في دفعه. المراجعة مشروعة عند الجمهور، واستدلوا بعموم الأدلة التي تدل على إباحة البيع، منها قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^١. وأصدر القانون الإندونيسي عن عقد المراجعة في رقم ٢١ سنة ٢٠٠٨ عن البنوك الإسلامية.

^١سورة البقرة: ٢٧٥.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وهي تكون عقدا يحقق ربحا كبيرا للبنوك الإسلامية، وتحقق ربحا أكبر مما تحققه العقود المختلفة في البنوك الإسلامية. استنادا إلى تقرير كتاب معايير المراجعة الذي نشرته دائرة المصارف الإسلامية وهيئة الخدمات المالية (Otoritas Jasa Keuangan)، يعرف أن ٦٠ بالمائة من منتجات تمويل البنوك الإسلامية تعتمد على عقد المراجعة^١. واستخدمت المؤسسات المالية الإسلامية المراجعة تمويلًا رئيسيًا، سواء كان في شركات التمويل الإسلامية أو البنوك الإسلامية بشكل عام. ووصل ملف تمويل المراجعة في البنوك الإسلامية بإندونيسيا إلى ٧٠-٨٠ بالمائة^٢.

ومع ذلك لا يزال هذا العقد المعمول به في البنوك الإسلامية بإندونيسيا تحيط به أمور لا تتناسب مع ما تقرر في الفقه الإسلامي. بناء على تقييم هيئة الخدمات المالية^٣، وُجد العديد من القصور في تنفيذ عقد المراجعة، منها؛ عدم نقل حقيقي للملكية، ووجود هامش ربح قائم على التمويل غير النقدي الذي يعتبر مفهوم *value of time* وهو

^١ <https://www.bankmuamalat.co.id/article/apa-itu-murabahah> (تمت المطالعة: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢،

الساعة: ٠٨.٢٥).

^٢ يودي برايوغو، "Murabahah Produk Unggulan Bank Syariah (Konsep, Prosedur, Penetapan Margin, dan Penerapan pada Perbankan Syariah)" مجلة دراسات الاقتصاد الإسلامي

والاجتماعي، المجلد ٤ الرقم ٢ (ديسمبر ٢٠١١)، ص ٦٢.

^٣ هيئة الخدمات المالية، "Standar Produk Perbankan Syariah Murabahah"، [الموقع الرسمي لهيئة الخدمات

المالية، ٢٠١٦]، باب المقدمة، ص: ٣-٤.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

يخالف الشرع، وفيه إعادة الجدولة لعملاء المراجعة غير القادرين على السداد الذي يعتبر صورة من صور الربا وهذا يتعارض أيضا بمبادئ الشريعة الإسلامية.

من صور عدم انتقال الملكية في المراجعة هي أن يقدم العميل طلبًا للبنك لشراء السلعة من البائع. ويكون توقيع عقد المراجعة مع العميل قبل تعاقد البنك مع البائع الأول لشراء السلعة، فليس في العقد القبض بين العميل والبنك. ويكون البنك لم يملك السلعة عند بيعها بالمراجعة. فإنه يخالف الشرع حيث قال رسول الله ﷺ: ((لا تبع ما ليس عندك))^١.

وفي المراجعة هامش ربح على التمويل غير النقدي، وذلك عند دفع العميل إلى البنك بالتقسيط أو التأخير. زعم بعضهم أن هذا الهامش يدخل في مفهوم value of time الذي يخالف الشرع. والصحيح أن هذا المفهوم يوافق الشرع، والذي يخالفه هو مفهوم value of money.

^١ أخرجه أبو داود (٣٥٠٣) والنسائي (٤٦١٣). انظر:

- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير، "سنن لأبي داود" [لا.م: دار الرسالة العالمية، ط: ١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م]، كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، ص/ج: ٣٦٢/٥.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، "السنن الصغرى للنسائي" [حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط: ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م]، كتاب البيوع، بيع ما ليس عند البائع، ج/ص: ٢٨٩/٧.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

إن مفهوم التمويل الشرعي المطبق ليس مفهوم القيمة الزمنية للنقود (value of

money)، بل هو القيمة المالية للوقت (value of time). يقال في هذا المفهوم

أنه لا يمكن القول أن المال ذو قيمة فقط بسبب الوقت، ولكن الوقت هو شيء قيم لذلك

يجب استخدام هذا الوقت بشكل صحيح.¹

وإعادة الجدولة لعميل المراجعة العاجز عن السداد جائزة بشرط أن لا يزيد المبلغ في

المراجعة، وإنما الرخصة في تمديد فترة السداد تغيير مبلغ الأقساط. وهذا على ما هو مكتوب

في فتوى DSN رقم ٤٨/II/DSN-MUI/٢٠٠٥ عن إعادة جدولة تمويل المراجعة.

جاءت هيئة الخدمات المالية تحل هذه الشبهات بإصدار كتاب "معايير منتج البنوك

الإسلامية عقد المراجعة". وفيه أن من أهداف إصداره: تحقيق مبادئ عقد المراجعة لتسهيل

الهيئة في عملية الترخيص والإشراف، وتوفير الحق القانوني وشفافية العقد بامتثال المبادئ

الشرعية في معايير منتج البنوك الإسلامية، وتقصد به حماية مستهلكي العقد.

إن الكتاب مرجع ودليل إرشادي لتنفيذ العقد، فمن الضروري التأكد من موافقة

مضمون الكتاب لما تقرر في الشريعة، لتعلم صحة العقد من فساده، وليشعر الجميع بالأمان

والراحة عند العقد، إن عُلم أن المعايير قد وافقت الشرع.

¹ <https://accounting.binus.ac.id/٢٠٢١/١٢/١٥/konsep-time-value-of-money-atau-money-value-of-time-dalam-sharia-finance/>

(تمت المطالعة: ١٧ يوليو ٢٠٢٢، الساعة: ٣٠:٢٢).

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

فمن هذا تريد الباحثة معرفة معايير المراجعة للبنوك الإسلامية التي قررتها هيئة الخدمات المالية، وتقارنها الباحثة بما في الفقه الشافعي، لأنه هو المذهب المنتشر في إندونيسيا^١. تجتهد الباحثة معرفة هل فيما قررته هيئة الخدمات المالية يوافق ما في الفقه الشافعي أو لا، فيكون الموضوع ضوابط عقد المراجعة (دراسة مقارنة بين ما قررته هيئة الخدمات المالية في معايير المراجعة للبنوك الإسلامية بإندونيسيا وبين الفقه الشافعي).

عسى الله أن ييسر ويبارك هذا العمل وينفع به الجميع.

ب. تحديد المسائل

بناء على ما ذكرته الباحثة في خلفية البحث، ترى أن مسائل هذا البحث محدودة

على الأمور الآتية:

١. ما هي ضوابط المراجعة عند المذهب الشافعي؟

٢. ما هي ضوابط المراجعة عند هيئة الخدمات المالية للبنوك الإسلامية بإندونيسيا؟

٣. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين المذهب الشافعي وهيئة الخدمات المالية في ضوابط

عقد المراجعة؟

^١ https://www.islamweb.net/ar/fatwa/١٠٨٧٧٢١ (تمت المطالعة: ١ يونيو ٢٠٢٢، الساعة: ٢٢:٠٣).

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ج. أهداف البحث

بناء على ما سبق في تحديد المسائل كانت الأهداف المقصودة من هذا البحث

كما يلي:

١. معرفة ضوابط المراجعة عند المذهب الشافعي .
٢. معرفة ضوابط المراجعة عند هيئة الخدمات المالية للبنوك الإسلامية بإندونيسيا.
٣. معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين المذهب الشافعي وهيئة الخدمات المالية في ضوابط عقد المراجعة.

د. الدراسات السابقة

بعد أن تأملت الباحثة بعض الكتب والبحوث والرسائل العلمية المتعلقة بهذا

الموضوع وجدت بعض البحوث المشابهة بهذا البحث، وهي ما يلي :

١. Pembiayaan Murabahah pada Perbankan Syariah

dalam Perspektif Hukum di Indonesia

[تمويل المراجعة في المصارف الإسلامية في منظور القانون الإندونيسي]

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

رسالة علمية قدمها لقمان الحكيم وأميلييا أنوار في مجلة الأرنين: مجلة الاقتصاد

الإسلامي والعمل الخيري الإسلامي، المجلد ١، الرقم ٢، ديسمبر ٢٠١٧.

بحث الباحث عن عقد المراجعة في البنوك الإسلامية، ووجد أن العقود في البنوك

الإسلامية أغلبها عقد المراجعة. ويرى أنها تحتاج إلى إشراف من الهيئة الشرعية الوطنية أو

غيرها للتأكد من أن تنفيذ المراجعة في البنوك وافق الشريعة الإسلامية، وحتى لا يكون هناك

انطباع بأن البنوك الإسلامية هي مثل البنوك التقليدية.

ويتميز بحث الباحثة، بأنه يبحث عن المراجعة المعمول بها في البنوك الإسلامية

بدراسة ضوابطها على ما تقرر عند هيئة الخدمات المالية، إضافة إلى مقارنتها بما هو مقرر

في الفقه الشافعي.

٢. Analisis Pembiayaan Murabahah di Perbankan

Syariah

[تحليل تمويل المراجعة في المصارف الإسلامية]

بحث علمي أعدته ينّي أفريدا في مجلة المنزل الإلكترونية مجلة كلية الاقتصاد والأعمال

الإسلامية بجامعة الإمام بنجول الإسلامية الحكومية، المجلد ١، الرقم ٢، يوليو - ديسمبر

٢٠١٦.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

نتيجة هذا البحث، أن العملية ومتطلبات صرف الأموال في عقود المراجعة في البنوك الإسلامية بإندونيسيا غالبها لا يبنى على أحكام الشريعة الإسلامية، بل تستند أيضا إلى أحكام قانون البنوك الإسلامية، والأحكام الخاصة المطبقة في البنوك الإسلامية.

وجه شبه هذا البحث يبحث الباحثة، أنهما يبحثان عن المراجعة في البنوك الإسلامية، ويعتمدان على أحكام الفقه الإسلامي في كلي البحثين. أما وجه الفرق، هذا البحث بحث عن المراجعة نفسها وحل تطبيق المراجعة بالفقه الإسلامي، وبحث الباحثة يبحث عن معايير المراجعة بالمقارنة بين ما قرره هيئة الخدمات المالية للبنوك الإسلامية وبين الفقه الشافعي.

3. Harmonisasi Regulasi oleh Otoritas Jasa Keuangan Syariah Pada Akad Murabahah (Analisis Terhadap Standar Produk Murabahah)

[مواءمة أنظمة هيئة الخدمات المالية الإسلامية في عقد المراجعة (تحليل معايير منتج المراجعة)]

بحث علمي بحثه هيئة إلهامي، وهارتيبي، وديستري بودي نوغراهيني في مجلة منبر

الحكم بجامعة جاجة مادي الإلكترونية، المجلد 33، الرقم 2، سنة 2021.

Hak cipta dilindungi Undang-undang

١٠

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

نتيجة هذا البحث، يظهر بعد التقييم أن جهود التنسيق من هيئة الخدمات المالية لا تزال تحتاج إلى قواعد أكثر تفصيلاً في شكل قانون هيئة الخدمات المالية أو المنشورات التي توفر ضوابط تتعلق بملكية المنزل في عقود المراجعة بالوكالة والمراجعة دون الوكالة. وهناك حاجة أيضاً إلى مخصصات لتوحيد الهوامش على مراجعة ملكية المنازل.

وجه الشبه: قام الباحث والباحثة في بحثهما دراسة معايير المراجعة التي قررتها هيئة الخدمات المالية. أما وجه المخالف، أن هذا البحث اعتمد على الأحكام القانونية في تقييم المعايير، أما بحث الباحثة سلك منهج المقارنة في دراستها، وقارنت المعايير بما في الفقه الشافعي.

٤ . Konsep Akad Murabahah Pada Perbankan Syariah (Analisa Kritis Terhadap Aplikasi Konsep Akad Murabahah Di Indonesia dan Malaysia)

[مفهوم عقد المراجعة في البنوك الإسلامية (تحليل نقدي لتطبيق مفهوم المراجعة في

إندونيسيا وماليزيا)]

وهو بحث أعده باجيا أجونج براوو في مجلة القانون Ius Quia Iustum

كلية القانون بالجامعة الإسلامية الإندونيسية، المجلد ١٦، الرقم ١، يناير ٢٠٠٩.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ونتيجة هذا البحث، أن دور البنك بائعا في تمويل المراجعة المطبق في إندونيسيا أكثر دقة أن يوصف بأنه ممول وليس بائع سلع، لأن البنك لا يحتفظ بالسلع، ولا يضمن بها. ويتعلق معظم عمل البنك (البائع) بالتعامل مع المستندات فقط. بينما في ماليزيا، يتم استخدام منتج المراجعة في الغالب باستخدام عقد بيع العينة وهو ممنوع شرعا.

يتفق هذا البحث وبحث الباحثة في البحث عن تطبيق المراجعة في البنوك الإسلامية بإندونيسيا. بزيادة بحث تطبيق المراجعة بماليزيا في هذا البحث، وكذلك شأن الضمان في عقد المراجعة. أما بحث الباحثة فهو يتميز بالبحث عن معايير عقد المراجعة بإندونيسيا بمقارنتها على ما تقرر في المذهب الشافعي.

٥. Penerapan Prinsip Syariah dalam Pelaksanaan Akad Murabahah

[تطبيق مبادئ الشريعة في تنفيذ عقد المراجعة]

وهو بحث علمي كتبه وردة يوسين في مجلة الدراسات القانونية بجامعة المحمدية

سوراكارتا، المجلد ١٠، الرقم ١، مارس ٢٠٠٧.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ذكرت الباحثة فيه أن تنفيذ عقود المرابحة في البنوك الإسلامية يلتزم بالنظام التوافقي

المنصوص عليه في القانون المدني وفي الشريعة الإسلامية، وذلك بتوقيع العقد قبل تسليم

البضاعة واتفاق السعر بتمويل المرابحة.

يُبحث فيه مدى ملاءمة المرابحة في البنوك الإسلامية مع القوانين الوضعية في

إندونيسيا (القانون العرفي والقانون المدني)، وكذلك القانون الإسلامي. ويبحث بحث

الباحثة عن مدى ملاءمة معاييرها مع الفقه الإسلامي، أي الفقه الشافعي على وجه

الخصوص.

٦. Kepatuhan Syariah Akad Murabahah Dalam

Konsep Pembiayaan pada Perbankan Syariah di

Indonesia

[الامتثال الشرعي لعقود المرابحة في مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية بإندونيسيا]

وهو بحث علمي أعده لولوك واهيو روفيكوه ومحمد غزالي في مجلة التهذيب : مجلة

الدراسات الإسلامية والمعاملة بكلية التهذيب الإسلامية، المجلد ٦، الرقم ٢، ديسمبر

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

من هذا البحث وجد بعض ما يخالف الأحكام الشرعية وفتوى DSN MUI

رقم ٢٠٠٠/DSN-MUI/IV/٠٤ في تنفيذ المراجعة المطبقة في البنوك الإسلامية

بإندونيسيا. وذلك؛ من الناحية العملية أن عقد المراجعة مقدم على البيع والشراء بين المورد

والبنك / العميل، وهذا يخالف ما هو مكتوب في الفتوى. ويمنح البنك العميل الحق في

شراء السلع مباشرة من المورد بعد اتفاقية المراجعة، فليس في العقد نقل ملكية للبنك، وهذا

يخالف الشرع.

وحلل هذا البحث وبجث الباحثة عقد المراجعة في البنوك الإسلامية بإندونيسيا. بما

أن هذا البحث حله بدراسة تحليلية على الفقه الإسلامي وفتوى DSN-MUI،

وخصص البحث في تطبيق عقد المراجعة. أما بجث الباحثة فهو حلل عقد المراجعة بدراسة

المقارنة على ما تقرر في الفقه الشافعي، وبجث الباحثة في معايير عقد المراجعة التي قررتها

هيئة الخدمات المالية.

هـ. الإطار النظري

١. المراجعة

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

المراجعة لغة: كلمة أصلها ربح. والرِّبْح والرَّبْح مثل شِبْهِه وشَبَّهه: اسم ما رِبِحَهُ. وكذلك

الرِّبَاح بالفتح. وتجارة رابِحَةٌ: يُرْبِحُ فيها. وأرْبَحْتُهُ على سِلْعَتِهِ، أي أعطيته ربحاً. وبعث الشيء

مراجعة.^١

وأما المراجعة اصطلاحاً فقد عرفها الفقهاء بتعريفات كثيرة منها:

قال الإمام المرغيناني الحنفي^٢: "المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة

ربح"^٣.

وعرفها ابن رشد المالكي^٤ بقوله: "هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به

السلعة ويشترط عليه ربحاً ما للدينار أو الدرهم"^٥.

^١ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، [بيروت: دار العلم للملايين، لا.ط، ١٩٨٧ م]، ص: ٣٦٣/١.

^٢ أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، ومن أشهر مؤلفاتها (بداية المبتدي) و(الهداية في شرح البداية). توفي سنة ٥٩٣ هـ. انظر: ابن المستوفي، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، "تاريخ إربل" [العراق: وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠ م]، ج/ص: ٥٩٢/٢-٥٩٣.

^٣ المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، "الهداية في شرح بداية المبتدي"، [بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، لا.ط، د.ت]، ص: ٥٦/٣.

^٤ أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي. ومن مؤلفاته: (بداية المجتهد)، و(الكليات)، و(مختصر المستصفي). توفي سنة: ٥٩٥ هـ. انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، "سير أعلام النبلاء" [لا.م: مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م]، ج/ص: ٣٠٧/٢١-٣٠٨.

^٥ ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" [القاهرة: دار الحديث، لا.ط، ٢٠٠٤ م]، ص: ٢٢٩/٣.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وعرفها الشيخ الماوردي الشافعي^١ بقوله: "وأما بيع المراجعة فصورته أن يقول أبيعك هذا

الثوب مراجعة على أن الشراء مئة درهم وأرباح في كل عشرة واحدا".^٢

وعرفها الشيخ ابن قدامة المقدسي الحنبلي^٣ بقوله: "البيع برأس المال وبيع معلوم، ويشترط

علمهما برأس المال".^٤

كل التعريفات يدور على أن بيع المراجعة هو عقد بزيادة الثمن على الثمن الأول، وكانت

الزيادة معلومة عند البائع والمشتري.

يرى جمهور الفقهاء أن بيع المراجعة من البيوع الجائزة شرعاً، وإنه ثبت بالنص العام

والقاعدة الكلية، أما النص: فقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^٥، ووجه الدلالة

^١ أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي. له كتاب (الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي)،

توفي سنة ٤٥٠ هـ. انظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قانماز الذهبي، "سير أعلام النبلاء"،

ج/ص: ٦٤/١٨.

^٢ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، "الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي" [بيروت - لبنان: دار الكتب

العلمية، لا.ط، د.ت]، ص: ٢٧٩/٥.

^٣ عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي. له مصنفات، منها: المغني والمحلى. توفي سنة ٦٢٠ هـ. انظر: ابن

مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو إسحاق برهان الدين، "المقصد الأرشد في ذكر أصحاب

الإمام أحمد" [الرياض: مكتبة الرشد، ط: ١، ١٤١٠ هـ/١٩٩٠ م]، ج/ص: ١٥/٢-٢٠.

^٤ ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد، "المغني لابن قدامة" [القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٩٦٨-١٩٦٩ م]، ص:

١٣٦/٤.

^٥ سورة البقرة: ٢٧٥.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

أن المراجعة نوع من البيع، فهي داخلة في عموم الآية الكريمة. وأما القاعدة فهي: "الأصل في المعاملات الإباحة" والمراجعة نوع من المعاملات، فهي مباحة.

قال الماوردي: "...ولأن الثمن في بيع المراجعة معلوم كما أنه في بيع المساومة^١ معلوم إذ لا فرق بين قوله بعتهك هذا الثوب بمائة وعشرة وبين قوله بعتهك بمائة وريح كل عشرة واحد وأن كلا الثمنين مائة وعشرة وإن اختلفت العبارتان..."^٢

والمراجعة نوعان؛ المراجعة التقليدية والمعاصرة. أما التقليدية؛ فهي بيع المراجعة التي تجري على ما جرى به الفقهاء، فهي بيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح متفق عليه. وأما المراجعة المعاصرة؛ فهي ما يعرف الآن ببيع المراجعة للآمر بالشراء، يعامل به كثيرا في البنوك الإسلامية. وصورته أن يقوم من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من طرف آخر (البنك الإسلامي مثلا) بأن يشتري له تلك السلعة، ويعدده بأن يشتريها منه بربح معين.^٣

^١ بيع المساومة هو البيع الذي لا يُظهر فيه البائع رأس ماله للمشتري.

^٢ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، "الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي"، ص: ٢٧٩/٥.

^٣ حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة، "فقه التاجر المسلم" [بيت المقدس: المكتبة العلمية ودار الطيب للطباعة والنشر، ط: ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م]، ص: ١١٢.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

توافق المراجعة للأمر بالشراء المراجعة التقليدية في مبادئ عقد المراجعة العامة، وتخالفها

في صورة العقد مع عدم إخراجها عن كونها مراجعة، وهذه بعض الفروق بينهما^١:

الرقم	المراجعة التقليدية	المراجعة للأمر بالشراء
١.	يتكون العقد من البائع والمشتري	المصرف (البائع)، والعميل (المشتري)، ومورد السلعة
٢.	مرحلة البيع واحدة	فيها أربعة مراحل؛ طلب من العميل، وشراء السلعة من مصدرها، وبيع السلعة على عميلها، ومرحلة سداد الأقساط
٣.	غالبية العقد لا تتبعها عقود التوثيق	تتبعها عقود أخرى من الرهن والوكالة وتوثيق الدين بالأوراق التجارية
٤.	يسبق فيها عرض للسلع على طلب	يسبق طلب التمويل الائتماني على عرض تلك السلع

^١ عبد الرحمن بن حامد بن علي الحامد، "تجربة البنوك التجارية السعودية في بيع المراجعة للأمر بالشراء" [رسالة مقدمة

لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الدراسات العليا الشرعية، ٤٢٣ هـ/٢٠٠٢م]، ص: ٨٩-

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وكان الواقع ثابتاً على أن بيع المرابحة للأمر بالشراء الذي عملت به البنوك الإسلامية فيه أشياء يجب الانتباه لها، ومنها؛ أن هذا العقد يتضمن بيع ما ليس عند الإنسان، وتأجيل البدلين، وفيه الإلزام بالوعد في البيع الذي منعه بعض العلماء، وغيره من المشكلات والشبهات. فهذا يدل على أنه بحاجة إلى وضع الضوابط والقيود لأعمال البنوك بيع المرابحة للأمر بالشراء.

٢. منزلة المعايير التي أصدرتها الهيئة الدولية وموقف المسلم منها

من المهم للحكومة أن تضع معايير في تصرفات المجتمع المالية، لكثرة حاجة كل إنسان إليها، ولدفع ضرر يلحق بالاقتصاد الوطني أو لمصلحة عامة شرعية معتبرة. لكن الأحكام التي وضعها الإنسان يجب ألا تختلف عما وضعه الله. قال الله ﷻ في كتابه الكريم: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^١ في الآية التحذير من التحاكم إلى غير ما أنزل الله.

وأما الأحكام التي توجد في ما وضعه ولي الأمر أو الهيئة الدولية، وليس ذكرها بين الفقهاء، فيجب النظر إلى مصلحة تضمنتها الأحكام. إن كانت المصلحة مصلحة عامة

^١ سورة المائدة: ٤٤.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

تعم الجميع ولا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ينبغي الالتزام بهذه الأحكام. وإن كانت الأحكام تختلف عما أمره الله أو نهاه، يجب ترك هذه الأحكام.

ذكر الشيخ ابن باز^١ رحمه الله في فتواه:

"كل نظام، وكل قانون ينتفع به، وتنظم به أمور المسلمين فالشريعة جاءت به؛ لأن الله

ﷻ جعل شريعته منتظمة في كل شيء، فمن شريعة الله: أن تنظم الأمور، وألا تململ

الأمور، وتنظم، ويعتني بها حتى يسير الناس على شيء واضح يمكن محاسبتهم عليه،

وأخذهم به، ومجازاتهم على ما فعلوا من شر، أو خير."^٢

وجاء في تحفة المحتاج: "الذي يظهر أن ما أمر به - أي الحاكم - مما ليس فيه

مصلحة عامة لا يجب امتثاله إلا ظاهراً. يعني خشية الضرر أو الفتنة فقط. بخلاف ما فيه

ذلك يجب باطناً أيضاً."^٣

^١ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن آل باز. له مؤلفات، منها: (الأدلة الكاشفة لأخطاء بعض الكتاب)،

و(العقيدة الصحيحة وما يضادها). توفي سنة: ١٤٢٠هـ. انظر: أرشيف منتدى الألوكة-١، المكتبة

الشاملة، تاريخ النشر: المحرم ١٤٣٢هـ، لا.ص.

^٢ ابن باز، "هل يجوز العمل بالقوانين التي لا تخالف الشريعة؟"، ٣ صفر ١٤٤٤، تمت المطالعة: ١٥ يوليو ٢٠٢٢،

الساعة: ١٩:٢٣، binbaz.org.sa.

^٣ ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي، "تحفة المحتاج في شرح المنهاج"، [بيروت: دار إحياء التراث العربي،

١٣٥٧ هـ/١٩٨٣ م]، ص: ٧١/٣.

Hak cipta dilindungi Undang-undang

٢٠

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

لذلك ينبغي على كل مسلم أن يتعامل وفقاً للضوابط التي تضعها الحكومة، طالما

أن الضوابط لا تتعارض مع شرع الله، لقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ

وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^١. فإذا

وجد أن أحكام الإنسان مخالفة لشرع الله، فعليه أن يقدم شريعة الله، وأن يجري المعاملات

وفق الضوابط التي نصها الفقهاء.

قال الشيخ ابن باز رحمه الله: "أما القوانين التي فيها مخالفة صريحة للشرع فلا

ومن استحلتها - أي القوانين المخالفة للشرع مخالفة لما أجمع عليه العلماء -، فقد كفر."^٣

وذكر في كتاب "الإسلام والدستور": "وكذلك من باب أولى سائر القوانين

واللوائح التي يجب أن تتمشى مع أحكام الشريعة، وإلا وصفت بعدم الشرعية وتم إلغاؤها،

أو الدفع بعدم الشرعية، وتوجب على القضاء أيًا كان نوعه أن لا يقبل هذه الأحكام،

ولو وردت في الدستور، في حالة مخالفتها للأحكام الشرعية."^٤

^١ سورة النساء: ٥٩.

^٢ سبق ترجمته، ص: ١٩.

^٣ ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن، "كتاب مجموع فتاوى ومقالات متنوعة - ابن باز"، [المملكة العربية السعودية: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، لا.ط، د.ت]، ص: ١١٦/٧.

^٤ توفيق بن عبد العزيز السديري، "الإسلام والدستور"، [لا.م: وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط: ١، ١٤٢٥ هـ]، ج/ص: ١٠٣/١.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

و. منهج البحث

١. نوع البحث

هذا البحث يعتبر بحثا كفييا، ومنهجه منهج المقارنة.

٢. جمع البيانات

أ) المصادر والمراجع : هي تعتمد إلى كتاب "معايير منتج البنوك الإسلامية عقد المراجعة" الذي قرره هيئة الخدمات المالية والكتب الفقهية على المذهب الشافعي، وعرض الدراسات التي تم إجرائها على مر السنوات والأزمنة للاستفادة منها خلال البحث، يقصد بها جمع البيانات والأخبار بمساعدة المواد الموجودة في المكتبة مثل المعجم والكتب الفقهية والمقالات وغير ذلك.

ب) التوثيق: هي طريقة عملية لجمع البيانات والمعلومات على طريقة نظر الوثائق الموجودة في كتاب معين من الكتب الفقهية وعلوم القرآن والقرآن الكريم.

٣. تحليل المسائل

سلكت الباحثة في كتابة هذا البحث منهج المقارنة، بحيث بدأت بذكر ضوابط المراجعة في الفقه الشافعي وما قرره هيئة الخدمات المالية من معايير المراجعة للبنوك الإسلامية بإندونيسيا، ثم بينت أوجه المقارنة بينهما.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

٤. إعداد البحث

تبدأ العملية في إعداد هذا البحث بجمع البيانات ثم ترتيبها باتباع المناهج الآتية:

١. وضع آية القرآن بين القوسين هكذا ﴿...﴾.

٢. وضع الأحاديث النبوية بين القوسين هكذا ((...))، وتخریجها من مصادرها، فإن كان

الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإن الباحثة تكتفي بتخریجه منهما أو ممن ورد فيه منهما. وإن لم يكن الحديث فيهما ولا في أحدهما فإن الباحثة تقوم بتخریجها من مظانها مع بيان درجته من الصحة والضعف.

٣. عند ذكر أقوال العلماء، فإن الباحثة تكتفي بإثبات ذلك بالنقل من مؤلفاته أو ممن نقل عنه من أصحاب ذلك الرأي.

٤. تقوم الباحثة بترجمة الأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في صلب البحث.

٥. عند ذكر الكلمة الغريبة، فتبين الباحثة معناها معتمدة في ذلك على معاجم اللغة.

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ز. خطة البحث

تسهيلاً لفهم المسائل وترتيب موضوعاتها رتبت الباحثة الموضوعات في أربعة أبواب،

وهي ما يلي:

الباب الأول : المقدمة، وفيه؛



أ. خلفية البحث

ب. تحديد المسائل

ج. أهداف البحث

د. الدراسات السابقة

هـ. الإطار النظري

و. منهج البحث

ز. خطة البحث

الباب الثاني : ضوابط المراجعة عند المذهب الشافعي وهيئة الخدمات المالية، وفيه

فصلان؛

الفصل الأول : المذهب الشافعي وما تقرر فيه عن ضوابط المراجعة

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

المبحث الأول : التعريف بالمذهب الشافعي

المبحث الثاني : انتشار المذهب الشافعي بإندونيسيا

المبحث الثالث : ضوابط المراجعة عند المذهب الشافعي

الفصل الثاني : هيئة الخدمات المالية وما قررته في ضوابط المراجعة للبنوك الإسلامية

بإندونيسيا

المبحث الأول : تاريخ ظهور هيئة الخدمات المالية

المبحث الثاني : عمل هيئة الخدمات المالية

المبحث الثالث : ضوابط المراجعة عند هيئة الخدمات المالية

الباب الثالث : المقارنة بين المذهب الشافعي وهيئة الخدمات المالية في ضوابط المراجعة،

وفيه فصلان؛

الفصل الأول : أوجه الاتفاق بين المذهب الشافعي وهيئة الخدمات المالية في

ضوابط المراجعة

الفصل الثاني : أوجه الاختلاف بين المذهب الشافعي وهيئة الخدمات المالية في

ضوابط المراجعة

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
 - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
 - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الباب الرابع : الخاتمة

نتائج البحث

التوصيات

فهارس

مراجع ومصادر

